

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة
بنك

تحية طيبة وبعد،،

استمراراً لدور البنك المركزي المصري في دعم الاقتصاد القومي وتنمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، ونظراً لما يمثله **قطاع الصناعة** من أهمية وركيزة من ركائز الاقتصاد حيث يعتبر مساهماً رئيسياً في الدخل القومي بالإضافة إلى ما يوفره من فرص عمل، فقد ارتأى للبنك المركزي المصري ضرورة وضع آلية للبنوك للتعامل مع العملاء غير المنتظمين من قطاع الصناعة.

وبناءً على ما سبق فقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٢ يونيو ٢٠١٥ متضمناً الإطار العام لتلك المبادرة الذي يتمثل في محددات استرشادية تقوم البنوك من خلالها بدراسة كل حالة على حده واتخاذ القرار المناسب بشأنها على النحو التالي:

١. تقتصر المبادرة على العملاء غير المنتظمين، وذلك باستثناء بعض فئات العملاء الواردة بقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ على سبيل الحصر: عملاء أعدمتم مديونياتهم دون إبراء ذمة وعملاء الإجراءات القضائية، وذلك ما لم يتفق العملاء في أي من الحالات السابقة مع البنوك الدائنة على إبرام تسوية أو جدولة.
٢. في حالة قيام البنك بمنح عملاء غير منتظمين - **يرى البنك جدوى من تعويمهم** - تسهيلات ائتمانية جديدة يمكن حساب المخصص المكون للحد الجديد بواقع ٥% وذلك خلال فترة المبادرة مع مراعاة الالتزام بأسس حساب الاضمحلال وفقاً لقواعد أعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس.
٣. لا يُعتد بالجدولة التي تتم بدءاً من تاريخ صدور المبادرة وخلال فترة سريانها في إطار الإدراج ضمن عملاء التسويات^١.

^١ قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ بشأن تعديل القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري (المادة الأولى / أولاً / بند ٥ و ٨)

٤ . يمكن التنسيق بين البنوك المقرضة لذات العميل في مجال تطبيق المبادرة علي ان يتم ذلك تحت إشراف البنك صاحب أكبر مديونية.

هذا وفي حالة قيام البنوك بتطبيق أي مما سبق، يجب مراعاة ما يلي:

- أ- دراسة موقف كل عميل على حده أخذاً في الاعتبار قدرة العملاء على السداد ودراسة التدفقات النقدية المستقبلية لتغطية خدمة الدين.
- ب- إجراء اختبارات حساسية (Sensitivity Analysis) ووضع خطط بديلة لمواجهة السيناريوهات المحتملة والحد من المخاطر المصاحبة لها.
- ج- إمكانية إعادة هيكلة التسهيلات القائمة بغرض مد فترة السداد وتخفيف أعباء العملاء^٢.
- د- موافاة البنك المركزي المصري بتقرير ربع سنوي عن العملاء الذين تم ادرجهم ضمن المبادرة.

تسري المحددات الاسترشادية الواردة اعلاه اعتباراً من تاريخ القرار ولمدة عام مع الالتزام التام بقرار مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ الخاص بقواعد أسس تقييم الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات وقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ بشأن تعديل القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

هشام رامز عبد الحافظ

^٢ بما لا يتعارض مع ضوابط منح الائتمان الصادرة عن البنك المركزي المصري وسياسة البنك الداخلية.